الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/162

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 December 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الاتحاد الياباني لنقابات المحامين، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

210113 210113 12-63434 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

العنف ضد المرأة هو مظهر من مظاهر علاقة القوى غير العادلة القائمة بين الرجال والنساء على مر التاريخ. والعنف يمكّن الرجال من التحكم في النساء وممارسة التمييز ضدهن ويعوق تحسين وضع المرأة. كما يعوق تمتع كل امرأة بحريتها وبحقوقها الإنسانية الأساسية. والعنف يُبقي الوضع العام للمرأة متدنيا ويحول بينها وبين تحقيق الأهداف المشتركة للمجتمع مثل المساواة والتنمية والسلام.

ويتعين القضاء على جميع أشكال العنف البدني والجنسي والنفسي ضد النساء والفتيات، مثل العنف المترلي، والاعتداء الجنسي، والتحرش الجنسي (سواء في مكان العمل أو في المؤسسات التعليمية أو في غير ذلك من الأماكن)، والاتجار بالبشر والبغاء القسري. وقد أوجد المجتمع الدولي حلولاً لهذه الأنواع من العنف وبذل جهودا متكررة، ولكن هذه الجهود لا تزال غير كافية، كما لا تزال حرية النساء والفتيات وحقوقهن غير معززة ومحمية بالشكل المناسب.

وحتى في اليابان، حيث بذلت الحكومة بعض الجهود في هذا الصدد، فإن المشاكل الرئيسية للعنف ضد المرأة لا تزال قائمة. وتحدث الجرائم الجنسية بشكل متواتر (بما في ذلك التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي على الأطفال) والعنف المترلي والاتجار بالأشخاص، من جملة أمور أخرى. وفي عام ٢٠١٠، أُحيل ٣ ٠٩٠ شخصاً إلى المدّعين العامين لاتخاذ إجراءات ضدهم بسبب ارتكابهم انتهاكات للقوانين المتعلقة باستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية، وحماية الأطفال. ويتزايد هذا العدد سنويا. و ''التحرش الجنسي'' هو موضوع غالبية المشاورات بشأن قانون تكافؤ فرص العمل التي تعقدها المكاتب الإقليمية الاستشارية في مجال المساواة في فرص العمل، والتي تنظر في أكثر من ١٠ ٠٠٠ حالة سنويا.

والظروف الحالية في اليابان ليست منفصلة عن الخلفية التاريخية للبلد، والتي سمحت خلال فترة طويلة للذكور بممارسة الهيمنة المنهجية والاجتماعية على المرأة. وقبل الحرب العالمية الثانية، كان يُنظر إلى المرأة في العادة على أنها أقل شأنا من الرجل، وكان القانون المدني ينفي عن المرأة الأهلية القانونية في ظل النظام الأبوي، كما حُرمت المرأة من حق التصويت. وعلى الرغم من أن الدستور الذي بدأ نفاذه عام ١٩٤٦ ينص على المساواة بين الجنسين وعلى الرغم من تنقيح القانون المدني، فإن مجتمعنا لم يتخلص بعد من تأثير هيمنة الذكور.

ومن الأمثلة على ذلك التفسير الضيق للغاية للعناصر القانونية التي تشكل جرائم الاغتصاب والإخلال القسري بالحياء العام. ومن الصعب إقامة الحجة عندما لا يُقبل أن

تكون الضحية قد أبدت مقاومة عنيفة، وعندما يُعتقد أن الضحية قد صدر عنها سلوك متملق تجاه مُعنّفها أو عندما تُستخدم علاقة تراتبية في التحرش الجنسي على سبيل المثال. وهذه المسائل القانونية، علاوة على مشاكل مثل وجود أساطير بشأن الاغتصاب والتعويض الهزيل للغاية الذي يُحكم به في حالات التحرش الجنسي والعنف الجنسي المثبتة، تُبين أنه حتى في السلطة القضائية، التي يُفترض أنها آخر معقل لحماية حقوق الإنسان، يبدو التحيز ضد المرأة متجذرا بشكل عميق. ففي عام ٢٠١٠، صدرت أحكام مع وقف التنفيذ في ٥٩ في المائة من حالات الاغتصاب، وهي نسبة مرتفعة للغاية مقارنة مع ١٧,٩ في المائة من قضايا السرقة.

وعلاوة على ذلك، فإن الهياكل الاجتماعية، مثل التفاوت والتمييز بين الرجل والمرأة في مكان العمل، وقلة النساء في المناصب التنفيذية وعدم الاستئناس بتفكير المرأة في صنع القرار السياسي تشكل أيضا معوقات أساسية أمام القضاء على العنف ضد المرأة. وقد أدى تحوّل التمييز بين الرجل والمرأة إلى نوع من التفاوت الناجم عن صيغ العمل إلى صعوبة التعرف على التمييز، بل وإلى تعزيزه في بعض النواحي. ووفقا لذلك، ولكي يتسنى القضاء على العنف ضد المرأة، ثمة حاجة ملحة للتصدي له في مكان العمل ولزيادة عدد الممثلات السياسيات.

وفي اليابان، أثارت ”مسألة نساء المتعة“ قلق هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات، التي وجهت تذكيرات بشأنها خلال دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. ورغم ذلك، لا تزال المشكلة قائمة ويتعين على السياسيين اتخاذ المزيد من الإجراءات في هذا الشأن. وهذا يعني أن هناك استخفافا بالعنف ضد المرأة، بما في ذلك المرأة الأجنبية.

وعلاوة على ذلك، شهدت منطقة أوكيناوا العديد من الحالات التي وقعت فيها النساء والفتيات ضحايا. فعلى سبيل المثال، كانت هناك حالات اغتصاب، ضمن جرائم أخرى، ارتكبها أفراد عسكريون للولايات المتحدة الأمريكية مرابطون هناك. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، كانت هناك حالة تعرضت فيها امرأة لاغتصاب جماعي، مما يدل على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة.

ولكي يتسنى للنساء العيش في سلام وأمان في اليابان، لا بد من استجابة استباقية وصادقة من الحكومة. ويجب أن نسعى جاهدين للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وأن يتضامن الجميع في ذلك، رجالاً ونساءً، من اليابان أو من خارجها.